مخاطر التقنيات التعليمية على البعد الأمني

العميد محمد نبراس العيتي*

مما لا ريب فيه أن الفوائد الكبيرة والمذهلة التي حققها التطور التقني في السنوات الأخيرة في مختلف المجالات والميادين قد حملت معها هموماً ومشكلات وأخطاراً مروعة لا حدود لها، وما ذلك طبعاً إلاّ بسبب طبيعة منتجات وثمار هذا التطور أحياناً، أو بسبب إساءة استخدامها من قبل بعض الدول أو التنظيمات أو الجماعات أو الأفراد.

وإذا كانت هذه المخاطر المتمثلة في عدد كبير من الأمور المتعلقة بالحياة اليومية المادية والمعنوية لبني البشر، كتسريع خطى عجلة الحياة الحديثة وتقليص حجم الوظائف المتاحة للأفراد والقضاء على الخصوصيات وغزو أسرار الناس والمجتمعات وتهديد ذاتيتها الثقافية وخلق الفجوات المعرفية بين المجتمعات وآثاره السيئة على النظام والقانون وخلق جرائم جديدة والإرهاب المعلوماتي والحروب المعلوماتية وغيرها، وقد تبوأت في الآونة الأخيرة مكان الصدارة في مجال عناية المجتمعات المتقدمة واهتماماتها لما تسببه من الآثار السلبية والسيئة والخطيرة فإن ما تسببه التقنيات التعليمية من مخاطر لن يكون أقل وطأة وخطورة إذا لم يحسب لها كل حساب، وليس ذلك لأن توطيد دعائم الأمن هو أساس استقرار وبناء وتنمية المجتمعات وازدهارها فحسب بل إن التعليم كما هو معروف هو أحد الأركان الأساسية في بناء الأمن القومي في أي مجتمع.

فكيف إذا جاء التعليم غازياً ملوثاً بسرعة البرق بواسطة هذه التقنيات المتطورة؟

ولا شك أن عناصر البعد الأمني ترتبط فيما بينها بعلاقات تكاملية وجدلية مستمرة استمرار وجود المجتمعات الإنسانية وتتمثل هذه العناصر في عدد من الجوانب المرتبطة بحالة الاستقرار الداخلي الاجتماعي والثقافي والعلمي والقانوني والفكري والاقتصادي، وبمدى حماية وضمان حقوق الأفراد والأعراض والسلامة العامة والصحة العامة وصيانة القيم والأخلاق وغيرها ذلك مما يمكن أن يلعب دوره في طمأنينة الناس وراحتهم وإحساسهم بسريان العدالة وانبساط مبدأ تكافل الفرص بما يحقق التنمية والازدهار للمجتمع بأكمله.

ولقد عرف أحد الباحثين الأمن الوطني - أي الداخلي - بأنه مجموعة التدابير الكفيلة بحفظ النظام وضبط العلاقات بين الناس على نحو عادل متوازن حتى لا يظلم أحد أحداً وحتى

* وزارة الداخلية - الجمهورية العربية السورية.

لا يبغي أحد على أحد.. كما عرفه باحث آخر بأنه قدرة الدولة على التنمية في مختلف المجالات في إطار النظام والاستقرار الداخلي بهدف حماية الكيان الذاتي والمنجزات الحضارية للدولة ونمط الحياة الذي اختارته لنفسها.

ولا شك أن مجموع هذين التعريفين يبرز إلى حد كبير مفهوم البعد الأمني في مجتمعاتنا العربية الإسلامية ويحدد مجمل الشروط والعناصر المرتبطة بهذا المفهوم ومع ذلك فإنه يمكن القول بأن البعد الأمني في الوطن العربي يتمثل بواقع الحالة الأمنية في وقت ما والتي يصنعها إضافة إلى عدد من الإجراءات التي تخص العاملين في مجال الأمن عدد من المفاهيم والمقومات كالأمن الاجتماعي والأمن الاقتصادي والأمن الثقافي والتعليمي والتقني، ثم تصب في بوتقتها العادات والتقاليد والأعراف والقيم والأخلاق والتراث، وهي تبادل التأثير والتأثر فيما بينها وغايتها جميعاً من حيث النتيجة حماية المجتمع من الجريمة والانحراف.

والحديث عن العلاقة بين التعليم والأمن يدعونا إلى الإشارة بأن التعليم أحد المقومات الأساسية المتصلة مع الأمن أو مع البعد الأمني بروابط وثيقة وعلاقة جدلية وتكاملية فينشط التعليم وينمو وفق منهجه المنشود له في أي مجتمع مالم يظلل بمناخ أمني مناسب يضمن حماية مركزه للكوادر التعليمية ولدور التعليم ولمناهج التعليم وأدواته، كما أن عملية توفير الأمن بدرجة كبيرة من الإتقان في أي مجتمع باتت تحتاج إلى الاستفادة من توجيهات التعليم وبرامجه وأدواته في التوعية والإرشاد وترسيخ القيم ومبادئ الأخلاق والتراث والعادات وتنمية المفاهيم الخيرة بما فيها

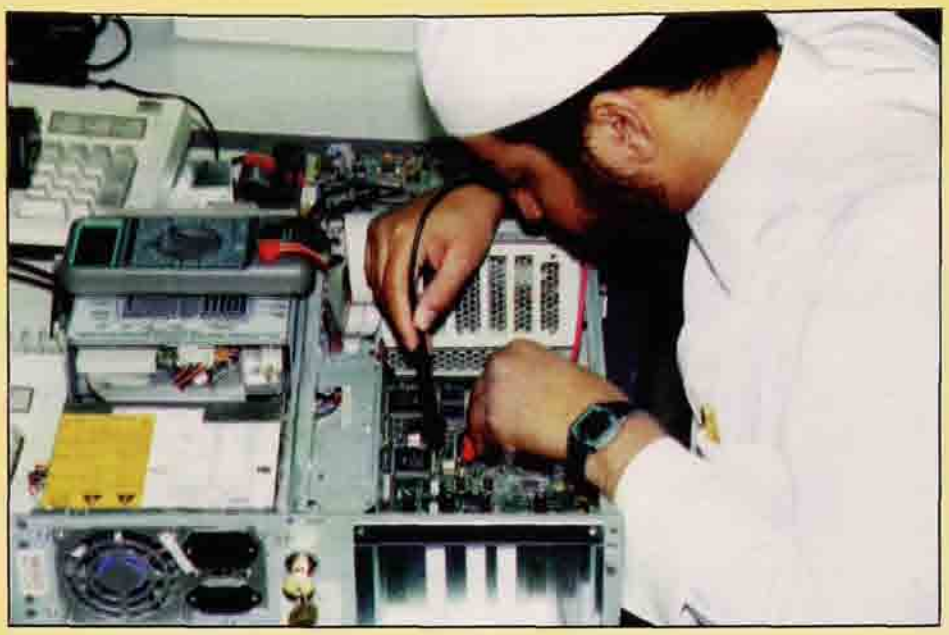

الترابط الاجتماعي والأسري وإبعاد النوازع الشريرة والميول العدوانية وسيطرة الأنا وغير ذلك.

وفي الحقيقة فإن العلاقة بين هذين الركنين الهامين ـ الأمن والتعليم ـ في تدعيم بناء مجتمعنا لا تقتصر على تعبئة المناهج في بعض المراحل الدراسية أو كلها بالمواد التثقيفية والتوجيهية والإرشادية بل ينبغي كما قال أحد الباحثين أن يصلح التعليم في روحه وأن يصاغ صوغاً جديداً يلائم عقائد الأمة ومقومات حياتها وأهدافها وحاجاتها ويخرج من جميع موارده روح المادية والتمرد على القيم الأخلاقية والروحية ويقصي استيلاء الغرب العقلي وجعل علومه ونظرياته موضع الفحص والدراسة الجريئة ثم نأخذ منه ما يوافق حاجاتنا ورغباتنا وعقيدتنا وثقافتنا.

ولا يقتصر مفهوم التعليم على ترويد الأفراد صغاراً وكباراً بالمعلومات والمعارف والعلوم المتنوعة، بل إنه يعني التربية النفسية والخلقية والثقافية وتكوين الاتجاهات والقيم وترسيخ مبادئ الأخلاق وكل ماي تدخل في بناء شخصية الفرد وانتمائه الفكري والاجتماعي والأسري ولولا ذلك ما اعتمدت معظم الوزارات المعنية بالتعليم في دول الوطن العربي في تسميتها إقران التربية بالتعليم ولا كانت بعض الدول الأخرى قد رجحت كفة التربية على التعليم فاكتفت بتسمية وزارتها بوزارة التربية.

كما أن التعليم بالمفهوم العام والتربوي لا يلقن أو يوجه أو يتم في دور التعليم المتخصصة فحسب كالجامعات والمعاهد والمدارس، بل إن سبل التعليم ووسائله ومصادره كانت منذ ما يقارب قرناً من الزمان سهلة الانتشار والوصول إلى الأفراد فمن الكتب إلى الصحف ثم إلى التلفاز بمحطاته الوطنية وأفلام الفيديو بما تتضمنه هذه الوسائل والمصادر من القصص والروايات والأفلام والتمثيليات والمقالات ومن موضوعات وثيقة الصلة بتخريب القيم أو تهميشها في كثير من الأحيان.

وعلى سبيل المثال فإن معظم الكتب التي تقدم للأطفال هي قصص ومغامرات بوليسية أكثرها مترجم إلى لغتنا العربية، ويكون لهذه المغامرات تأثيراتها السلبية على شخصية

الأطفال كما يوضح أحد المهتمين بثقافة الطفل فهي تغرق أذهان الأطفال بعالم مشحون بالعنف وأعمال القتل وغيرها من أنواع الجريمة التي تثير أسبابها وأساليبها حيرة الأطفال إضافة إلى أنها تظهر المجرمين وهم ينعمون بحياة رغيدة مما يبعث الدوافع النفسية لدى بعض الأطفال نحو التشبه بأولئك المجرمين أو تقوي نزعة الأطفال للهرب من الواقع وترسم في أذهانهم صورة موهومة عن الحياة إضافة إلى أنها تظهر الجريمة كأنها أمر اعتيادي قد يسهل القيام به ولهذا توجهت بعض المؤسسات الثقافية إلى وضع ضوابط محددة عند انتقاء هذه القصص للأطفال.

وبالطبع، فإن الضوابط التي يمكن أن توضع لهذه المصادر أو لغيرها مما يمكن أن يلوث المفاهيم أو القيم أو السلوكيات للصغار والكبار على السواء وهي التي يمكن أن نعتبرها أحد أهم أساليب ووسائل المواجهة للمخاطر المذكورة آنفاً والتي لم تذكر هي كثيرة وأرى زنها ممكنة التطبيق في شتى المجالات واتخاذ وسائل الحماية الأمنية ووضع رقابة على دور النشر أو في داخل وسائل الإعلام وغيرها مما يجدر بنا الاعتراف بجدواها في كثير من الأحيان.

ولكن السؤال المطروح : ماذا نستطيع أن نفعل أمام هذا الغزو الثقافي القادم عن طريق التقنيات مذهلة التطور؟ إن ذلك يقودنا للحديث عن مخاطر التقنيات التعليمية.. ولعل أهم الميادين لتقنيات المعلومات وتطبيقاتها مجال التعليم والتربية، وتنمية الأجيال الصاعدة في مجتمعاتنا فالحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها وتقنيات المعلومات دخلت في الدول المصنعة إلى أعماق برامج التعليم ووسائله بدءاً بالمرحلة الابتدائية ثم شملت كل المراحل والاختصاصات، كما أنها دخلت في مجال العاب الأطفال وأنشطتهم ووسائل تسليتهم ولقد أدى ذلك إلى نشوء جيل الكمبيوتر، كما أن الاتصال والتواصل بقصد التعليم والتسلية أو الترفيه مع ملايين محطات الإرسال المعلوماتي ومع مختلف المؤسسات والأفراد بواسطة شبكة الاتصالات العالمية (الانترنت) وتقنياتها المذهلة بما فيها الخطوط الساخنة والنهايات الطرفية.. بات أمراً ميسوراً للغاية في كثير من الدول العربية بل إنه يكاد يعمها جميعاً في السنوات القريبة القادمة.

وإننا لا ننكر ماذا تتضمن هذه التقنيات من معلومات وخدمات عالمية مذهلة في نوعياتها وفي كمياتها وفي تسارع تطورها وفي سرعة الوصول إليها لكننا نعرف أيضاً ماذا يمكن أن تتضمن شبكات الاتصال الالكترونية وبرمجات الحاسب الآلي من مخاطر على تراثنا وقيمنا وثقافتنا وأعرافنا وعاداتنا ومثلنا كعرب ومسلمين سواء كانت هذه الإساءة مدسوسة بقصد الإساءة إلينا أو بقصد ترويج بضاعة رخيصة ومؤذية حتى لأبسط المشاعر الإنسانية بقصد الربح المادي أو لغير ذلك من المقاصد فإن المأساة هنا تزداد ضراوة كلما أسيء استخدام هذه التقنيات خصوصاً من قبل الشباب المراهقين وصغار السن والأطفال دون وعي منهم حينما يفتقدون التوجه والتثقيف والتوعية المستندة إلى الموضوعية والتبصر والعلم وإلى ترسيخ التراث ومبادئ الأخلاق القويمة في نفوسهم، ومما قاله أحد الباحثين أن أهم المجالات التي سيصيبها التأثير من تطور المعلوماتية هو مجال التعليم، والتعلم من حيث الأساليب التعليمية كما أنه سيكون له أثر بالغ على العلاقات الاجتماعية كعلاقة الفرد بالعائلة والفرد بالمجتمع والفرد بالدولة وبالتأكيد فإنه سيكون هناك تأثير في أساليب العمل واللهو والقيم السلوكية والأخلاقية.

أما بالنسبة للتلفاز وهو بلا شك مصدر مهم جداً من مصادر التربية والتعليم فلا ريب أن الأمن في برامجه المختلفة وأفلامه كان إلى حد كبير ساري المفعول من خلال الضبط والربط والرقابة عندما كان وطنياً ولكن الأقمار

الصناعية والمحطات الفضائية قد عولمته هو أيضاً وجعلت من تقنيته المتطورة نوعاً جديداً من العزو لا يمكن التصدي له بالوسائل القديمة ولا الحديثة. فالمحطات الفضائية التي باتت تدخل منازلنا وتتدخل في بناء وتنشئة صغارنا والتي تزيد على مائة محطة تعمل بلا كلل ولا ملل، على مدى ساعات اليوم بنهاره وليله وبتنوع مخيف في عادات وتقاليد وقيم مجتمعات هذه المحطات الغربية الغريبة، بما احتوته من فضائح وكشف للأعراض وتلويث للأخلاق زاد على تلويث البيئة في هذا الزمان، ومن برامج مدسوسة وموجهة وأفلام تنشر البغاء والفساد والرذيلة.. وإلى غير ذلك فقد أصبحت هذه المحطات هاجساً يؤرقنا ويضاعف همومنا ومسؤوليتنا كمعنيين وكآباء وكأبناء مجتمع واحد.

يقول أحد الباحثين المختصين أن التأثير السيكولوجي للتلفاز على الأطفال يبلغ حده الأقصى إذا ما تكرر عرض نفس القيم في البرامج أو عندما تكون هذه القيم مرتبطة مع اهتمامات وحاجات الطفل المباشرة، أو عندما تقدم بشكل دراسي أو تمثيلي متسببة في ردود أفعال انفعالية أو عندما يقصر أولياء الطفل والمسؤولون عن تربيته في تلقيه عدداً من القيم والمفاهيم التي توجهه وترشد حكمه على المشاهد التي يقدمها التلفاز.

ولا شك أن ما يجري على الأطفال في هذا المجال ينسحب على الشباب والمراهقين وأن ماينبغي التأكيد عليه هو أن البعد الأمني في الوطن العربي مصان أصلاً بتراث أبنائه وقيمهم وأصالتهم وعاداتهم وأعرافهم وأن محاولة زعزعة هذه المقومات تعني في أحد جوانبها غزواً للبعد الأمني كما أن مصادر التعليم بالمفهوم الأمني ليست محصورة بدور التعليم وبرامجه وكتبه بل إنها تعني كل ما يمكن أن يتدخل في بناء معلومات وثقافات الأفراد وقيمهم وتكوين استعداداتهم وميولهم.

والتقنيات المتطورة تؤدي وظائف متنوعة قدر وتطورها وحسب ما هو مطلوب منها وبالتالي يمكن اعتبارها خدمية عندما تؤدي خدمات للمتعاملين معها وهي إعلامية عندما تنشر الأخبار أوتنقلها وهي ترفيهية عندما ترفه مستخدميها وهي تعليمية عندما تؤدي وظائف تعليمية وتربوية، ومما لا شك فيه أن مخاطر التقنيات التعليمية أشد وطأة على الأمن من غيرها من المصادر التعليمية والتربوية الأخرى وذلك لعدم إمكان إحكام السيطرة والمراقبة عليها أو ضبطها مما يجعلها تنفلت من أيدي المعنيين والمسؤولين في أكثر الأحيان.

وهنا تتأكد أهمية دور التعليم في الانتماء للثقافة وضرورة تأمين النظام التعليمي العربي ضد المحاولات التي بذلت لتحويله عن دوره في تنشئة الأجيال المنتجة للقيم الثقافية العربية وهكذا فإن التقنيات الحديثة والتطورات السريعة فيها تحتم علينا الإسراع في نشر الوعي والثقافة الذاتية وحيث أن انتاج البرمجيات التعليمية بجودة تربوية متميزة أمر مكلف للغاية من حيث المال والجهد فلا بد من تضافر الجهود في الوطن العربي في هذا المجال والسعي إلى استثمار المحطات الفضائية العربية في نشر الفضيلة وتدعيم القيم السامية بتشويق متميز وقدرة فائقة في ترغيب المشاهد العربي وكذلك الإكثار من إنتاج البرامج والأفلام والمسلسلات التعليمية التربوية الهادفة. ■